أثر النظام الحزبي العراقي في عملية بناء الدولة بعد عام 2005▽

The Impact of the Iraqi Party System on the State-Building Process after 2005

عصام محمد ابراهيم* أ.م.د : همسة قحطان خلف**

Essam Mohammed Ibrahim Hamsa Qahtan Khalaf

ملخص البحث:

يُعد شكل وطبيعة النظام الحزبي القائم في أية دولة هو المحدد الرئيس لفاعلية الأحزاب السياسية الرئيسة في الدولة، وأكاديمياً، تصنف الأنظمة الحزبية إلى أنظمة متعددة الأحزاب، وأنظمة ثنائية الأحزاب، وأنظمة الحزب الواحد، وعلى الرغم من وجود تصنيفات أخرى توسع في تعداد تلك الأنظمة إلا أن ما تم ذكره يُعد الأكثر شيوعاً من الناحية الأكاديمية. ومنذ عام 2003 وحتى الوقت الحاضر عرف العراق نظام متعدد الأحزاب نص عليه الدستور النافذ لعام 2005، وتم تقنينه في قانون الأحزاب السياسية لعام 2015، ومن الطبيعي أن تكون لهذا النظام الحزبي آثار إيجابية وسلبية، لاسيما وأن العراق قد عرف عقودا من الزمن نظام الحزب الواحد بمعنى أنه لم يعرف نظام تعدد الأحزاب لحقبة من الزمن وبالتالي، فان الانتقالية التي شهدها من نظام حزب واحد إلى نظام متعدد الأحزاب حملت معها آثاراً إيجابية وأخرى سلبية على الدولة والمجتمع. وسنحاول في هذا البحث دراسة حيثيات ذلك التحول والآثار المترتبة عليه.

الكلمات المفتاحية: العراق، النظام الحزبي، الدستور، قانون الأحزاب السياسية.

Abstract

The form and nature of the existing party system in any country is the main determinant of the effectiveness of the main political parties in the country. Academically, party systems are classified into multi-party systems, two-party systems, and single-party systems. Although there are other classifications that expand the number of these systems, what was mentioned is considered the most common from an academic standpoint. Since 2003 until the present, Iraq has known a multi-party system stipulated in the effective Constitution of 2005, and codified in the Political Parties Law of 2015. It is natural for this party system to have positive and negative effects, especially since Iraq has known for decades a one-party system in the sense of He did not know a multi-party system for a period of time, and therefore, the transition he witnessed from a single-party system to a

▽ تاريخ التقديم : 2024/1/10 تاريخ القبول: 2024/2/12 تاريخ النشر: 2024/3/31

* باحث في برنامج الدكتوراه _البحث مستل __ كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد saat50345@gmail.com

** كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد hamsa.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

multi-party system carried with it positive and negative effects on the state and society. In this research, we will attempt to study the reasons for that transformation and its implications.

Keywords: Iraq, party system, constitution, political parties' law.

المقدمة

في سياق الحراك السياسي في العراق، كان النظام الحزبي يؤدي دورًا بارزًا في تشكيل مسار بناء الدولة. وتأثيره يمتد على مستويات متعددة، سواء من خلال تشكيل هياكل الحكومة أو توجيه السياسات العامة. بدأت هذه الظاهرة في فترة مبكرة من تاريخ العراق الحديث، إذ تأسست العديد من الأحزاب السياسية التي أصبحت لاحقًا جزءًا أساسيًا من نظام الحكم. وأحد التأثيرات الرئيسة للنظام الحزبي كان في تشكيل هياكل الحكومة والإدارة. فقد شهد العراق توجيهاً للمؤسسات الحكومية والوظائف نحو التبعية للأحزاب السياسية، مما أثر على الكفاءة والشفافية في إدارة الدولة. كما أن التمثيل السياسي والتوازن بين الأحزاب أحيانًا كانا تحديًا، إذ تفاقمت التوترات السياسية وتأثر الاستقرار السياسي للبلاد. وبحكم طبيعة نشاط واهداف الحزب يكون قادراً على فهم المشكلات السياسية كون الأحزاب هي منظمات متخصصة بالعمل السياسي، الذي تعمل على تطور الحياة السياسية، إذ تعد الأحزاب بمثابة المعاهد السياسية التي تتمكن من اعداد القادة والزعماء الذين يمتلكون كفاءة عالية من الصفات القيادية والخبرة لغرض العمل على مساعدة النظام السياسي في رسم السياسة العامة لهذا النظام، وتملك القدرة على تحمل كل المسؤولية السياسية والنهوض بها نحو التقدم والمنافسة بين الدول الكبرى، ومن مستلزمات تطور الحياة السياسية وجود أحزاب قوية ومؤثرة ولها امتدادات بين الجمهور والقيادات السياسية.

أهداف البحث:

1- فحص كيفية تأثير النظام الحزبي على تشكيل هياكل الحكومة والإدارة في العراق. وفهم كيف تم توجيه المؤسسات الحكومية بما ينعكس على الكفاءة والشفافية في إدارة الدولة.

2- كيف يؤثر الانحياز الحزبي على عملية صياغة السياسات في العراق. الاثار الإيجابية والسلبية التي تنشأ نتيجة لتوجيه السياسات بمصالح الأحزاب، وكيف يمكن خلق توازن لتحقيق تنمية مستدامة وعادلة.

3- توفير فهم شامل للأثر العام للنظام الحزبي على عملية بناء الدولة في العراق.

مشكلة البحث: تمحور مشكلة البحث حول تأثير النظام الحزبي في العراق على عملية بناء الدولة، إذ يتم استكشاف كيفية تشكيل هياكل الحكومة والإدارة وتوجيه السياسات العامة بما يؤثر في كفاءة الإدارة

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

والاستقرار السياسي. كما يتناول البحث تأثير الانحياز الحزبي على صياغة السياسات واتخاذ القرارات الحكومية، ملقيًا الضوء على الاثار الإيجابية والسلبية التي تواجه عملية التنمية وتحقيق التوازن في المصالح الوطنية.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها " أن تأثير النظام الحزبي في العراق قد أدى إلى تشويش في هياكل الحكومة والإدارة، مما أثر سلبًا على كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الشفافية. كما يُفترض أن التوجيه الحزبي للسياسات قد أدى إلى تحقيق غير متوازن للمصالح الوطنية، مما يعيق عملية صياغة السياسات ويتسبب في اثار سلبية لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية"، وبالرغم من ذلك نفترض وجود اثار إيجابية للنظام الحزبي على عملية بناء الدولة.

منهج البحث: تبني البحث المنهج الوصفي – التحليلي لفحص تأثير النظام الحزبي على بناء الدولة في العراق. من خلال التحليل الوصفي، سيتم وصف الاثار المترتبة على عملية صياغة السياسات في سياق التوجيه الحزبي. كما يتيح المنهج التحليلي فهمًا أعمق للتفاصيل والتحولات التي طرأت على هذه العمليات في إطار النظام الحزبي، وكيفية تأثيرها على عملية بناء الدولة بشكل عام.

مدخل مفاهيمي:

لقد صار بناء الأمم هو المشروع الأول بالنسبة للسياسات العالمية سواء كان القصد منه إعادة بناء مجتمعات طغت عليها النزاعات أو مزقتها الحروب، أو لإزالة أرض يفرخ فيها الإرهاب، أو لمساعدة الدول الفقيرة لتنمو اقتصادياً. إذا كان هنالك علم أو فن أو تقنية لبناء الأمم فإنها ستحقق كل هذه الأهداف وسيكون الطلب عليها كبيراً. يرى فوكوياما " أن الأوربيين محقون في تمييزهم بين بناء الدول وبناء الأمم. إن الأمة هي نتاج ثقافة وتاريخ لا يمكن لجهة خارجية أن تحققه. أما الدول فيمكن بناؤها". وبذلك يُعرف فوكوياما بناء الدولة على أنه" تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي".[1] وهذا المعنى يُحيل إلى عملية بناء مؤسسات الدولة وأجهزتها على أطر قانونية منبثقة من الواقع، للقيام بالوظائف التطورية للنظام من تغلغل وتكامل وولاء والتزام ومشاركة وتوزيع، وتجسير الفجوة بين الحاكم والمحكومين، وصولاً إلى تحقيق الاستقرار السياسي.[2]

[1] نقلا عن: طلال حامد خليل (عرض كتاب)، بناء الدولة والنظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد (4)، العدد (2)، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، 2015، ص389–390.

[2] محمد أمين بن جيلالي، بناء الدولة: المفهوم والنظرية وأسئلة الراهن، (دراسات سياسية)، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، إسطنبول، 11 تشرين الأول/ أكتوبر 2016، ص3.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ويرى هنتنغتون في كتابه" النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة" ثلاثة مقومات للحداثة السياسية: ترشيد السلطة، والتمايز الهيكلي، والمشاركة السياسية. هذه المقومات هي بمثابة متغيرات لعملية بناء الدولة عند هنتنجتون، والتي ترتبط بالعوامل التحديثية:[1]

1- بناء سلطة سياسية قوية واحدة تكون عامة علمانية محل السلطات التقليدية والدينية والأسرية والعرقية .

2- تطوير الأبنية السياسية والفصل بين الوظائف السياسية، وتتضمن هذه العملية توزيعاً للموارد على أساس الإنجاز وليس المحاباة، وترتبط أيضاً هذه العملية ببناء المؤسسات .

3- توسيع المشاركة السياسية في المجتمعات التي تحترم مبدأ المساواة.

بمعنى أن بناء الدولة يتطلب من بين متطلباته هو توسيع المشاركة السياسية وهو وظيفة رئيسة من وظائف الأحزاب السياسية، وبعبارة أدق النظام الحزبي التعددي الذي اختطه العراق بعد العام 2003.

أولا: الآثار الإيجابية للنظام الحزبي التعددي في العراق

تدافع التعددية عن التعدد في المعتقدات والأفكار والمؤسسات والسياسات والاختيارات، وتعارض الواحدية أو الأحدية Monism التي تعني القول بأن ثمة مبدأ غائياً واحدا، وذلك من منطلق أنه لا يمكن إدراك الحقيقة من خلال مبدأ واحد. وفي هذا الإطار تذهب النظرية التعددية السياسية إلى ضرورة وجود تنوع في القيم والممارسات والمؤسسات في الدولة والمجتمع بحيث تكون القوة موزعة بين عدد من الجماعات التي تتبادل مراكز السيطرة فيما بينها بدلا من احتكار جماعة واحدة لممارسة القوة بصفة مستمرة. ويمكن القول بأن رفض السلطة المطلقة للدولة واحتكار الحكم هو المعلم الأساس للنظرية السياسية. وهذا ما يفسر اهتمامها المتميز بتعدد المؤسسات والجماعات في الدولة والمجتمع من ناحية وبالتفاعلات المرتبطة بالتنافس والانتخاب، وهو الاهتمام الذي يفوق أية نظرية أخرى، ومن هنا أيضاً عنايتها بالقنوات المتعددة التي يمكن للمواطنين من خلالها التأثير على القادة السياسيين وعلى عملية صنع القرار.[(2)]

ان أهم ميزة يمكن أن تسجل لصالح نظام تعدد الأحزاب أنه يفسح المجال لتمثيل جميع الأحزاب السياسية في المجالس النيابية لذا فان هذه المجالس سوف تعكس أفكارها وميولها[3]. ويساعد نظام تعدد الأحزاب على تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات، سواء في النظام البرلماني او الرئاسي.

---

[1] المصدر نفسه، ص7.

(2) وحيد عبد المجيد، أزمة الديمقراطية في الأحزاب المصرية: دراسة في أنماط التنظيم وإدارة الخلاف وصنع القرار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008، ص15-16.

[3] موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة: علي مقلد وعبد المحسن سعد، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2011، ص80.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ففي النظام البرلماني وبسبب عدم قدرة احد الأحزاب الحصول على الأكثرية في البرلمان مما يؤدي إلى تكوين وزارة ائتلافية.

وبما ان هذا الائتلاف يتصف بعدم الثبات بسبب الاختلاف في مبادئ وأهداف الأحزاب المتحالف من جهة، وبسبب المحاولات التي تبذل من قبل الأحزاب الأخرى للإيقاع بهذا التحالف وإسقاط الوزارة من جهة أخرى. يصبح البرلمان بعيدا" عن الوزارة وفي حل منها مما يساعد على تحقيق الفصل بين السلطات.[1]

إذ أن موضوع توزيع الاختصاصات في الدولة متباين وخاضع للبنى السياسية والاجتماعية والحزبية[2].

ولعل أهم الآثار الإيجابية للنظام الحزبي التعددي في العراق وتصب في مسألة بناء الدولة هو:

1. التداول السلمي للسلطة:

أن من أهم مبادئ الأنظمة الديمقراطية الحديثة هو التداول السلمي للسلطة السياسية ، ومن أهم المؤشرات لوصف وقياس مدى ديمقراطيتها وأصبحت حاليا من أهم القضايا ذات الاهتمام على الساحة الدولية والعربية على جميع المستويات، على المستوى الفكري وعلى مستوى النخب الحاكمة والأحزاب والمجتمع المدني ولدى الشارع ، ونظرا لأهميتها في تحقيق الشرعية والتنمية والحكم الراشد والمشاركة والاستقرار والتقدم جعل الأنظمة السياسية والأحزاب ومختلف التنظيمات بما فيها بعض أنظمة العالم الثالث التي تشهد عمليات الانتقال الديمقراطي على الأخذ بالتعددية الحزبية وبآلية التداول على السلطة في المجال السياسي، كما أن الأحزاب السياسية عنصر من عناصر النظام الديمقراطي ومؤسسة من مؤسساته لا يمكن تصور قيام هذا النظام وأدائه لمهماته المقصودة على وجه صحيح من غير أن تضطلع الأحزاب السياسية بوظيفتها كاملة على الوجه الذي استقرت عليه الأنظمة الديمقراطية في الحياة المعاصرة.[3]

---

(1) نغم محمد صالح، التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب قانون الأحزاب، مجلة العلوم السياسية، العدد (43)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2011، ص59.

(2)Hameed, Muntasser Majeed. 2020. "Political structure and the administration of political system in Iraq (post-ISIS)." *Cuestiones Políticas* 37, no. 65: 346-361. DOI: 10.46398/cuestpol.3865.24

(3) حيدر شاكر خميس، الأحزاب السياسية العراقية 1922-1958 من أزمة الجماهير إلى سطوة الأيديولوجيا، جريدة الصباح، (العراقية)، 2021/9/9.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

أذ أن الاستقرار يرتبط بطول عمر الحكومات ، فكلما كانت الحكومات مستمرة مدة طويلة كلما ادى ذلك على استقرار النظام السياسي[1] وزادت قدرة النظام السياسي على مواجهة الازمات المتنوعة المستدامة والطارئة منها التي تواجه البلد[2].

ويقصد بتداول السلطة أيضاً، وجود آليات لانتقال المنصب السياسي إلى آخر سواء كان شاغل المنصب رئيسا للجمهورية أو للوزراء في النظم الرئاسية والبرلمانية على الترتيب. وقد شاع هذا التعبير في الفقه الليبرالي الغربي على أساس النظر إلى التداول السلمي للسلطة باعتباره أحد معايير وجود نظام ديمقراطي على النمط الغربي." وتتم العملية وفق آلية انتخابية حرة ونزيهة وفعالة تحت إشراف قضائي كامل ومستقل بوجود شفافية تحد من الفساد والإفساد والتضليل واستغلال النفوذ العام في العملية الانتخابية، حتى ترتقي" الانتخابات " إلى معنى الانتخابات وليس مجرد الاقتراع والتصويت الذي لا يعبر عن قناعة"[3].

والتعاقب على السلطة هو " آلية لصعود قوى سياسية من المعارضة إلى السلطة ونزول أخرى إلى المعارضة والقادرة على تحقيق أكبر قدر من الاجماع والاتفاق". وعرّفت كذلك على " أنها تغيير في الأدوار بين القوى السياسية في المعارضة ادخلها الاقتراع العام إلى السلطة وقوى سياسية أخرى تخلت بشكل ظرفي عن السلطة لكي تدخل في المعارضة". كما عرّفت على أنها التعاقب الدوري للحكام على سدة الحكم تحت صيغ الانتخابات حيث يمارس هؤلاء المنتخبون اختصاصاتهم الدستورية ولمدة محددة سلفاً ومن هنا فان اسم الدولة لا يتغير ولا يزول دستورها ولا تزول شخصيتها المعنوية نتيجة لتغيّر الحكام والأحزاب الحاكمة.[4]

تقوم الديمقراطية على التجاوب الحر بين الدولة والجماعة. وتتذرع الجماعة بضمانات دستورية تساعدها على الحؤول دون هدر الحكومة لحرية هذا التجاوب. وأهم هذه الضمانات المبدأ الدستوري، الذي يسمح بتنظيم تنازع الآراء والمذاهب تنظيماً حراً. وهذا هو مبدأ الحرية الديمقراطية ضد الحكومة. ويتبع هذا مبدأ حرية الرأي، التي يُعبر عنها الانتخاب. وهذه الحرية وهذا الانتخاب يقرران اختيار الحكومة، ويحددان الوجهة العامة للسياسة الحكومية. وهذه هي الحرية الديمقراطية في إقامة الحكومة وإسقاطها. وهاتان حريتان

(1) دينا هاتف مكي، العراق بين ثنائية الفوضى والاستقرار، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد (62)، ص45.

[2] Adel abdulhamz, israa iqbal kadhum, COVID-19 Pandemic from the Perspective of Realist Theory and Constructivist Theory in International Relations, resmilitaris, issue (1),2023, p775.

(3) علي خليفة الكواري، " نحو مفهوم جامع للديمقراطية في البلدان العربية " في، مجموعة باحثين، الدولة الوطنية المعاصرة: أزمة الاندماج والتفكيك، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2008، ص 112.

(4) نصر محمد علي، الشرعية وإشكالية التعاقب على السلطة: دراسة في دور النظام الانتخابي، المؤتمر العلمي الدولي الأول، أيار/ مايو 2017، ص203.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

يمتاز بهما النظام الديمقراطي دون سواه. والحريات الاخرى التي تتوفر فيه مشتقة من هاتين الحريتين الأساسيتين. [1]

يعد الانتخاب حق للأفراد في التصويت لاختيار مجموعة من الاشخاص لتمثيلهم في إدارة الشؤون العامة في الدولة، وهي سلطة قانونية ذات شرعية يمنحها المشرع من أجل النيابة عن الافراد الذين تنطبق عليهم شروط الانتخاب لاختيار من يساهم في تشكيل السلطة العامة والحكم، وبما أنه لا يمكن استيعاب برامج المرشحين للانتخابات بشكل فردي، ومن أجل تحصيل الأصوات بوعي سياسي فإن اختيار المرشحين للانتخابات العامة أحد أهم الانشطة التي تضطلع بها الاحزاب السياسية من أجل التوظيف السليم لمرشحي الحزب في مجالات التشريع والتنفيذ وتوطيد العلاقة بين الحزب وأنصاره[2]، ومن الطبيعي أن تدافع الاحزاب السياسية عن المصالح المشتركة للمنتمين إليها من خلال جذب القطاعات الواسعة من المجتمع، ويمكن تصنيف النظام الحزبي في المجتمعات المتنوعة مثل كندا بحسب طبيعة عضويتها، إذ يمكن التمييز بين النظام الحزبي القطاعي ونظام العضوية المتداخل، وعادة ما تميل فئات التنوع المجتمعي لأحزاب قطاعية مرغوبة ومفضلة للديمقراطية التوافقية إذا تم استيفاء عدة شروط أهمها عدد محدود من الاحزاب وذات طبيعة معتدلة ومتماثلة في الحجم[3].

فضلا عما تقدم، تؤدي التعددية الحزبية دوراً هاماً في تجاوز الاختلافات السياسية التي تحدث داخل النظام السياسي، ووجود التعددية الحزبية يفضي إلى التوازن بين التيارات السياسية ويحقق الاستقرار السياسي، ويتوفر ذلك في جو ديمقراطي قائم على قبول الآخر وعلى التنوع. إذ لا يتم تحديد النهج المعرفي لأي سياسة تطويرية من دون تحديد المفهوم الشامل الذي يجمع بين ثلاثية الدولة والموارد المتاحة وجداول الاعمال، وهذه دورة حياة أي سياسة تهدف إلى الحصول على مخرجات تلبي طموحات الدولة[4] وعلى الرغم

(1) روبرت م.ماكيفر ، تكوين الدولة ، ط2 ، ترجمة : حسن صعب ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1984 ، ص 250 .

(2)Sudad Mawlood Sabaa and Aya Sadeq Jumaah, The Political Rights of Minorities in the Iraqi Government that are not Organized in Region, Journal of Positive School Psychology, vol.6, No4, 2022, pg.10489.

[3] Muntasser Hameed Majeed, State-Building and Ethnic Pluralism in Iraq After 2003, Journal of Political Philosophy and Sociology of Politics "Polity. Analysis. Chronicle Forecast, Vol.104, No1, pg.115.

(4)Batool Hussein Alwan, Ahmed Adnan Aziz, pluralism and tolerance and their impact on strengthening community building, Journal of Humanities and Social Sciences Studies, University of Jordan, Volume 46, Issue 2, Appendix 2, 2019.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

من ذلك فالتعددية تعني تعدد القوى والآراء السياسية وحقها في التعايش، إن الأخذ بنظام الحزب الواحد من شأنه أن يحد من حرية الاختيار مادامت السلطة بيد الحزب المهيمن وبهذا يفقد الانتخاب معناه، فالتعددية الحزبية تعكس معالم النظام الديمقراطي، وهي تساهم في تفعيل مبدأ التناوب السلمي على السلطة للأحزاب السياسية.[1]

وحتى تظهر عملية التداول السلمي للسلطة يجب على الحزب توفير متطلبات السلطة وفي مقدمتها تحديد اعلى نسبة في نتائج الانتخابات لأن تداول السلطة هي فكرة سياسية اقرها الدستور، وعملية تداول السلطة بصورة سلمية تبقى حاجة ضرورية في كل الدول التي تتسم بمبدأ الديمقراطية، تسعى اليها الأحزاب السياسية لأنها تؤدي الى عملية الاستقرار السياسي، وان عملية التداول السلمي للسلطة بين الأحزاب بصورة منتظمة يعني غياب العنف والفوضى، وان نمط انتقال السلطة يعطي مساحة واسعة للأحزاب السياسية لممارسة عملها داخل مؤسسات النظام السياسي بحرية وخلق مساحة من التنظيم وتنفيذ برامج الحزب المعلن عنها ، كذلك علاقة الأحزاب السياسية بالنظام السياسي تتسم بالطابع المؤسسي الذي يجعلنا امام تسلسل هرمي للسلطة تتضمن تنفيذ وظائف الحزب وادواره وعملية تنفيذ القرار السياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي.[2] يمكن تحديد شروط التداول على السلطة بتقسيمها إلى ثلاثة أنواع رئيسية كالآتي:[3]

1- شروط سياسية ودستورية تتمثل في :

أ- احترام الدستور والاتفاق على مجموعة من الثوابت، كالعمل السياسي السلمي واحترام حق العودة والقبول بتسيير مؤسسات المجتمع والتعامل مع قضاياه

ب-عدم استعمال الديمقراطية للقضاء عليها ..

ت- احترام مدة تولي السلطة

2- شروط تقنية تتعلق بنوع النظام الانتخابي المتبع في التصويت :.

أ- إذا كان النظام المتبع هو نظام الانتخاب بالأغلبية في دور واحد فإنه قد يؤدي إلى الثنائية الحزبية ولا يخدم الأحزاب الصغيرة .

(1) أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، العدد (117)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أيلول/ سبتمبر 1987، ص112.

(2) اسماعيل صبري عبد الله، الديمقراطية داخل الاحزاب الوطنية وفيما بينها، ندوة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص109.

(3) مرزود حسين، الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر 1989-2010، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص17-18.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ب- إذا كان النظام بالأغلبية في دورين، قد يؤدي إلى عدم الاستقرار الحكومي لأنه يفرز عدة أحزاب متقاربة وخاصة إن كانت متساوية في حجم التمثيل.

ت- أما إذا كان النظام المتبع الانتخاب النسبي، فقد يؤدي إلى توسيع المشاركة والتداول، إلا أنه يمكن أن يعمل على عدم الاستقرار الحكومي. جعل كل الدول تلجأ إلى الجمع بين نظام الأغلبية والتمثيل النسبي من أجل تحقيق الفعالية الحكومية والمساواة الانتخابية.

3-شروط اجتماعية واقتصادية وثقافية، وتخص كل بلد وتتعلق بعدة مؤشرات مثل: مستوى التعليم ودرجة الفقر، ومستوى المعيشة ووضعية الطبقة الوسطى ودرجة الاستقرار السياسي وغياب العنف الداخلي والحروب ومستوى التنمية والوضعية الاقتصادية من حيث العجز والنمو.

بعد عام 2003، ومع تشكيل المؤسسات التمثيلية، أصبح تعيين الدرجات الخاصة يمر بموافقة البرلمان. المشكلة الأساسية هنا هي أن هؤلاء المُعينين سياسيا لا يمثلون رؤية الحكومة، أو رئيسها، في إدارة الدولة بسبب نظام المحاصصة في المناصب الذي جعل هؤلاء ممثلين لأحزابهم في الدولة ومدافعين عن مصالحها، بدلاً من أن يكونوا مسؤولين في الدولة ينفذون الرؤية الحكومية الموحدة خدمة للصالح العام. وهكذا، بقيت النخبة السياسية ذاتها، بأحزابها المتقاسمة في سلطة القرار عبر التوافق، والمحاصصة في المناصب والنفوذ، تهيمن على إدارة الدولة من دون رؤية موحدة للحكم او تداول حقيقي للسلطة، على الرغم من مرور البلد بأربع دورات انتخابية بعد عام 2003.[1]

جاء الدستور العراقي لعام 2005، وقانون الأحزاب السياسية رقم (36) لسنة 2015 ضامنين لتداول السلطة ومن بين نصوصهما وموادهما ما يأتي:[2]

- جاءت الفقرة (3) من الديباجة (ديباجة الدستور) ما نصه،" لم يثنينا التكفير والإرهاب من أن نمضي قدماً لبناء دولة القانون، ولم توقفنا الطائفية والعنصرية من أن نسير معاً لتعزيز الوحدة الوطنية، وانتهاج سبل التداول السلمي للسلطة...".
- نصت المادة (6) على أن" يتم تداول السلطة سلمياً عبر الوسائل الديمقراطية المنصوص عليها في هذا الدستور".

---

(1) عقيل عباس، معضلة التداول السلمي للسلطة في العراق وخيارات الاحتجاج، 3 كانون الأول/ ديسمبر 2020، نقلا عن الرابط:- https://www.skynewsarabia.com/blog/1397843-%D9%85%D8%B9%D8%B6%D9%84%

(2) خميس حزام والي، تداول السلطة في العراق بعد عام 2003، مجلة العلوم السياسية، العدد (53)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2017، ص82-83.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

- نصت المادة (9) من الدستور على الاتي:" تتكون القوات المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية من مكونات الشعب العراقي... ولا تتدخل في الشؤون السياسية ولا دور لها في تداول السلطة".

أما قانون الأحزاب فقد جاءت بعض مواده مؤسسة لتداول السلطة منها:[1]

- المادة (5) اولاً " يؤسس الحزب على أساس المواطنة وبما لا يتعارض مع أحكام الدستور" ثانيا:" لا يجوز تأسيس حزب على أساس العنصرية أو المذهب أو التكفير أو التعصب الطائفي أو العرقي أو القومي".
- ونصت المادة (6) منه على أن " يعتمد الحزب السياسي الآليات الديمقراطية لاختيار القيادات الحزبية".
- أما المادة (7) أولا فاشترطت لتأسيس أي حزب سياسي ما يأتي " عدم تعارض مبادئ الحزب أو أهدافه أو برامجه مع الدستور".

2. المشاركة السياسية

يعرض " لوسيان باي" مفهوماً مبسطاً للمشاركة السياسية يقترب من مثيله عند " غابريل آلموند"، وهو يشير إلى أنها تعني " مشاركة اعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسي". وتعني بحسب "صموئيل هنتنغتون وجون نيلسون"، " ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء كان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفوياً، متواصلاً أو متقطعاً، سلمياً أو عنيفاً، شرعياً أم غير شرعي، فعّال أم غير فعّال".[2]

يتباين دور الأحزاب السياسية في السياسات العامة باختلاف النظم السياسية من جهة، وباختلاف مكانها في النظام السياسي في السلطة او خارجها من جهة أخرى، ولها القدرة على تنظيم الجماهير وتجنيدها تحديدا في الديمقراطيات المعاصرة–كذلك تشجع الأحزاب السياسية المشاركة في صنع السياسيات العامة ممن لهم القدرة على الإدارة، أن دور الأحزاب السياسية بشكل عام تكون داعمة ومنفتحة امام المواطنين المطالبين بالمشاركة سياسياً وتحديداً أمام التحول الديمقراطي، وتعمل على تنظيم هذه المشاركة التي تعد من مهام الحزب السياسي لان دعم المواطنين في توسيع المشاركة السياسية تكون قوية وفعالة في بناء النظام السياسي، ودعمها في تولي المناصب العليا في الدولة. من خلال ما تغرسه من قيم وأفكار تؤثر في

(1) أنظمة الأحزاب السياسية في مجموعة مختارة، ترجمة: فريق مركز المنشورات العربية، مركز المنشورات العربية، المعهد الديمقراطي الوطني، بيروت، 2011، ص83.

(2) ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، دار مجدلاوي، عمان– الأردن، 2004، ص181.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

سلوك الفرد السياسي واحتكاك المواطن مع سياسة الدولة، وتساهم الأحزاب من خلال اشراك الجماهير في عملية صنع القرار السياسي والاجتماعي، كذلك يظهر تأثير حجم الأحزاب السياسية في المشاركة السياسية تحديداً في وقت الانتخابات. [1]

تعد الأحزاب السياسية من أبرز الفواعل التي تدعم المشاركة السياسية وتؤثر عليها من خلال رسم أهداف سياسية وأيديولوجية مشتركة، فنشاط الحزب الإيجابي والهادف الذي يقوم على أفكار وبرامج وخطط واستراتيجيات، من شأنه أن يحقق عدة مظاهر للمشاركة السياسية، كدعم الثقافة السياسية والتجنيد السياسي، أما الآلية الأساسية في أرساء البناء المؤسسي للدولة والتحديث السياسي، تكمن في أهمية المشاركة السياسية ودعمها من خلال دعم الأحزاب السياسية للانتخابات والاهتمام بالمسائل العامة التي تمكن المواطن من المشاركة سياسياً. وتدعو الأحزاب السياسية المواطن للانخراط بالمؤسسة الحزبية لغرض دمجه داخل الحياة السياسية، والتعبير عن رأيه بحرية ومن ثَّم يتمكن من تقلد المناصب في البلاد لغرض المشاركة سياسياً فالمشاركة عن طريق الأحزاب التي تعتبر من اهم اركان النظام الديمقراطي، وهي التي تمنح النظام السياسي سمة ديمقراطية في تأطير المشاركة الشعبية السياسية وتفعيلها.[2]

إن العلاقة بين الأحزاب السياسية ودورها في المشاركة السياسية لا تقتصر فقط على التصويت في الانتخابات، بل تتمثل ايضاً في معظم الاجراءات والأنشطة والجهود التي تدخل في نطاق العملية السياسية الهادفة إلى التأثير على فئة او طبقة أصحاب النفوذ والسلطة، ولا سيما الاتصال والمشاركة مع المسؤولين الحكوميين لدعم الحملة لمناقشة قضايا عامة وكسب التأييد لمرشحين محددين، وكذلك العمل في إطار أنشطة الأحزاب السياسية والحصول على العضوية في المنظمات السياسية.[3]

تساهم الأحزاب كثيراً في تدريب المواطنين على العمل السياسي والمشاركة في ادارة شؤون البلاد وتشجيع الفرد على الاقدام على هذه المشاركة بالانتماء الى الأحزاب، وان تعدد الأحزاب يوسع القدرة على الاختيار بينها وإذا كان الشعب يستطيع الحكم على صلاحية السياسة الحكومية او عدم صلاحيتها فلا يستطيع ان يقدم بديلا عنها، إلا في حالة وجود التنظيم السياسي وهذا توفره الأحزاب السياسية.[4]

---

(1) حسين أبو رمان، الأحزاب السياسية، وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، عمان– الأردن، بدون تاريخ.ص121.

(2) حسين جميل، نشأة الأحزاب السياسية، الدار العربية للموسوعات، بيروت، بدون تاريخ، ص120.

(3) رعد ناجي الجدة، تشريعات الجمعيات والأحزاب السياسية في العراق، بيت الحكمة، بغداد، 2002،ص123.

(4) ستار كاظم جواد، الأحزاب السياسية في العراق ودورها في حماية الحريات السياسية، مجلة: العلوم القانونية والسياسية، المجلد (11)، العدد (2) الجزء الثاني، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، 2022، ص519.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ويوجد في ظل النظم الحزبية التنافسية نمطين من المشاركة هما :[1]

أ. نمط القبول المقيد: إذ قد تسمح السلطة السياسية للقوى الاجتماعية بأن تنظم أحزابها، ولكن مع تقييد مشاركتها في العملية السياسية. ويسود هذا النمط في ظل نظام التعددية المقيدة.

ب. نمط القبول المطلق: حيث تترك الحرية كاملة للأحزاب السياسية الموجودة مع حرية تشكيل أحزاب جديدة. ويسود هذا النمط في ظل الديمقراطية الليبرالية الغربية.

3. الحد من مركزية السلطة

يقترن ظهور الأحزاب السياسية كذلك بتخفيف مركزية السلطة والحد من الانفراد بالقرار، والتعبير عن طموحات المواطنين والمشاركة في توجيه السلطة التنفيذية والتأثير في مواقف السلطة التشريعية وترشيد قرارات الحكومة عموما، وأخيرا، تشكل الأحزاب السياسية مدارس للتثقيف السياسي والتربية الوطنية. عليه يتطلب قيام النظام الديمقراطي وجود أحزاب سياسية، وان تكون هذه الأحزاب ديمقراطية والمؤكد أنه إذا تمت عملية الانتقال في ظل وجود الأحزاب المتعددة طبقاً لما هو متعارف عليه دستورياً فإن ذلك يعد مؤشراً حقيقياً لظاهرة الاستقرار السياسي، أما إذا انتقلت السلطة من طرف إلى آخر عن طريق الانقلابات والتدخلات العسكرية فإن ذلك يعد مؤشراً حقيقياً لعدم الاستقرار السياسي. وهنا يبرز الدور الحقيقي للأحزاب في تنفيذ وظائفه وأهدافه نحو انتقال السلطة.[2]

ويمكن القول بأن رفض السلطة المطلقة للدولة واحتكار الحكم هو المعلم الأساسي للنظرية التعددية السياسية. وهذا ما يفسر اهتمامها المتميز بتعدد المؤسسات والجماعات في الدولة والمجتمع من ناحية وبالتفاعلات المرتبطة بالتنافس والانتخاب، وهو الاهتمام الذي يفوق أية نظرية أخرى، ومن هنا عنايتها بالقنوات المتعددة التي يمكن للمواطنين من خلالها التأثير على القادة السياسيين وعلى عملية صنع القرار.[3]

وهو ما أثبته التجارب التاريخية للدول فيما يتعلق بالسلطة المركزية والسلطة اللامركزية، وكيف انهما يتباينان في مسألة تمركز السلطة ولا مركزتها، وغالباً كانت السلطة اللامركزية تؤدي إلى تسهيل مهمة بناء الدولة.

---

(1) طارق علي الهاشمي، الأحزاب السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1990،ص130.

(2) فان سام دير ستاك & بيارته تيرو & أوغسطين ماغولووندو، حوار الأحزاب السياسية: دليل مُيسر الحوار، مركز اوسلو، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2013، ص107.

(3) لوقا أوزانو، الدين والأحزاب السياسية في الديمقراطيات المعاصرة، ترجمة: السيد عمر، مركز نهوض للدراسات والبحوث، بيروت–لبنان، 2022، ص16.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

4. الشراكة السياسية

في ظل نظام متعدد الأحزاب تتنافس عدة أحزاب للوصول إلى الحكم بحيث لا يستطيع حزب لوحده أن يتولى السلطة بدون مشاركة أحزاب أخرى يتفق معها في إدارة شؤون السلطة.[1] وذهب بعض المعنيين بدراسة الأحزاب السياسية إلى ان كلاً من الانتخاب بالتمثيل النسبي والانتخاب غير المباشر يساعد على قيام نظام تعدد الأحزاب لأنهما يشجعان الاتجاهات والكتل السياسية على الظهور ودخول المعترك السياسي ومهما يكن من أمر تأثير طريقة الانتخاب في زيادة عدد الأحزاب فإنه من الثابت أن تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية... الخ أكثر فاعلية وأكثر وضوحاً في هذا المجال، وبطبيعة الحال كان لابد أن ينصب اثار ذلك على تشكيل النظام السياسي في العراق[2]. ونظراً لأن نظام تعدد الأحزاب يفترض وجود عدة أحزاب في الدولة وهذه الأحزاب متقاربة مع بعضها في القوة بحيث لا يستطيع أحدهما لوحده الحصول على الأغلبية في الهيئة النيابية وبالتالي استلام السلطة بمفرده، فإنه لابد من قيام الاتفاقات الحزبية بين الأحزاب المتقاربة في الأهداف والمبادئ السياسية لوقوف بعضها بوجه البعض الآخر سواء كان ذلك على الصعيد الانتخابي أو الصعيد النيابي أو الصعيد الحكومي.[3]

وعموماً، تكون العلاقة بين النظم الحزبية وبين شكل المشاركة السياسية تدخل ضمن اعتبارات أيديولوجية وعلى النحو الآتي:[4]

1- في ظل النظم الحزبية غير التنافسية يوجد:

أ- نمط القمع: حيث يوجد إن الأحزاب السياسية قد لا يمثل في حد ذاته ضماناً لقبول مطالب الجماهير بالمشاركة السياسية. فالنخبة الحاكمة تميل إلى استخدام سياسيات القمع وتبنيها ضد الفئات السياسية المعارضة والتي تعد معادية للنظام السياسي، وتعكس خبرات نظم الحزب الواحد المهيمن (الشمولي أو التسلطي أو الجماهيري).

(1) عدي فالح حسين، النظام السياسي العراقي بعد 2003: دراسة في جدلية الشراكة والمعارضة بين المكونات، 2015.ص 216.

(2) سداد مولود سبع، مشكلة الامن والاستقرار السياسي في العراق بعد العام 2003، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد (62)، ص 62.

(3) ليلى ذر لطيف، دور الأحزاب السياسية في العراق بعد عام 2003: دراسة تحليلية طبق النظرية السلوكية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، برلين، 7 كانون الثاني/ يناير 2022، ص217.

(4) مبادئ توجيهية لتنظيم الأحزاب السياسية، مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بولندا، 2011، ص130. وكذلك ينظر في هذا الصدد: احمد خميس أحمد ومصطفى أحمد فؤاد، دور الأحزاب في صنع السياسات العامة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، برلين، 22 أيار/ مايو2022.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ب- نمط التعبئة: قد يلاحظ أن بعض نظم الحزب الواحد قامت بتشجيع المشاركة السياسية ولكن بمفهوم التعبئة الجماهيرية وليس بمعنى الإسهام في وضع السياسات العامة. ففي هذه النظم تسعى القيادة السياسية إلى حشد الجماهير وتعبئتها خلف النظام بهدف إضفاء الشرعية عليه.

2- في ظل النظم التنافسية يوجد:

أ- نمط القبول المقيّد: إذ قد تسمح السلطة السياسية للقوى الاجتماعية بأن تنظم أحزابها، ولكن مع تقييد مشاركتها في العملية السياسية. ويسود هذا النمط في ظل نظام التعددية المقيدة.

ب-نمط القبول المطلق: حيث تترك الحرية كاملة للأحزاب السياسية الموجودة مع حرية تشكيل أحزاب جديدة. ويسود هذا النمط في ظل الديمقراطية الليبرالية الغربية.

ثانيا: الآثار السلبية للنظام الحزبي

خلال السنوات المضطربة التي اعقبت العام 2003 ، والمسعى الذي رافق تجربة بناء نظام سياسي ديمقراطي، وتحول التنافس السياسي عبر الأحزاب إلى صراع مغانم، ألقى بظلال سلبية على النظام الحزبي في العراق وعلى وظيفة الأحزاب السياسية، وسادت صعوبات في تطبيق الديمقراطية التوافقية على الرغم من أن الديمقراطية التوافقية تعد صيغة من صيغ الممارسة الديمقراطية التي تجري على أساس التوافق بين المكونات الاجتماعية الموجودة في الدولة، أي اللجوء إلى المزاوجة بين الديمقراطية والتوافقية بوصفها الحل الأنسب لإشراك جميع مكونات المجتمع في السلطة ودعم الاستقرار السياسي[1] .

وعدت الديمقراطية التوافقية بأنها إحدى إستراتيجيات إدارة النزاعات من خلال الوفاق والتعاون بين الأحزاب السياسية، بدلا من التنافس واتخاذ القرارات بالأكثرية،[2] .

وعلى الرغم من أن التنافس الحزبي يعد عنصر صميم في الديمقراطية، وعبر الأحزاب السياسية يتم أداء عدد من الوظائف المهمة، مثل التنشئة السياسية، وتجميع المصالح العامة المتناقضة وتقليصها في نطاق معين ومحدد قابل للتحول إلى برامج وسياسات عامة تنفذها الحكومة، فضلاً عن إيجاد التسويات

[1] اسعد طارش عبدالرضا وفراس كوركيس عزيز، التطورات السياسية في العراق بين الديمقراطية والتوافقية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد 63، جامعة بغداد، بغداد، 2015، ص241.

[2] آمنة محمد علي، النظم الديمقراطية في أوربا التجربة التوافقية في الحكم، مجلة العلوم السياسية، العدد 51، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، 2016، ص304.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الاجتماعية ضمن النظام السياسي الواحد، وكذا تدريب الملاكات السياسية وتأهيلها للعمل في الحكومة وأداء الوظائف العامة، إلا أن ذلك لم يكن سمة التجربة العراقية الحزبية بعد العام 2003 [1].

تبين الوقائع أن العكس هو ما حصل في العراق، لأسباب كثيرة، منها: حداثة تجربة الأحزاب المعارضة في الحكم ، فأغلب القيادات الحزبية لم يسبق لهم الخدمة في الوظيفة العامة داخل العراق، وخلال حياتهم الحزبية رابطوا في عملية معارضة طويلة للنظام الدكتاتوري أفقدتهم المرونة السياسية في العمل، فضلاً عن نقص خبرتهم بالتغيرات الاجتماعية في العراق؛ بسبب سنوات النفي الطويلة.

1. فيما يتعلق بالمشاركة السياسية

كنا قد وضحنا في المحور الأول أن مزايا نظام التعددية الحزبية هو أنه يؤدي الى تدعيم المشاركة السياسية بمعناها الحقيقي وليس بمعنى التعبئة السياسية لمساندة النظام وقراراته كما هو حاصل في نظام الحزب الواحد الذي يعتمد مفهوم المشاركة الجماهيرية.

وما حصل في العراق الصورة هنا أيضا مختلطة. فالدستور ينص بوضوح على آليات مختلفة لمشاركة المواطنين في الحياة السياسية، ومنها الانتخابات العامة، والنظام السياسي، والحكم المحلي، وممارسة الحقوق السياسية والمدنية وغيرها من الوسائل. والسؤال المطروح هنا هو هل هذه الترتيبات والطريقة التي نُفذت بها تشجع المشاركة السياسية وتسمح لها بالازدهار. بخصوص قضية الانتخابات، يستطيع العراقيون المشاركة في الانتخابات ولا يزالون يفعلون ذلك بأعداد كبيرة، لكن الجولات الأخيرة من الانتخابات تُظهر بوضوح أنهم يفقدون الثقة بقدرتهم على التأثير في النتائج[2]. كما تقدم نتائج الاستطلاع العام والاستطلاع الخاص أدلة قوية على مستويات إحباط العراقيين من النظام السياسي القائم ومستويات الحرية الممنوحة لهم رسمياً. لقد تُرجم الدستور بالتأكيد إلى تحسينات مهمة على صعيد الحقوق الأساسية في العراق، مع أن الدولة قمعت السكان بعنف في أكثر من مناسبة، وخصوصاً في أحداث 2019. والنتائج على الأرض هي أن فرص المشاركة السياسية تتضاءل على ما يبدو، وتفقد أعداد متزايدة من العراقيين الثقة في قدرتها على التأثير في النتائج السياسية.[3]

(1) ينظر: توفيق نجم الانباري، النظام الحزبي في العراق بعد الاحتلال عام 2003 وأثره على السياسة الخارجية، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، المجلد (2)، العدد (9)، كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، 2020، ص228.

(2) رنا عبد الجبار نجيب كوع، الشباب العربي والمشاركة في صنع السياسات العامة والإصلاح الإداري، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2019، ص65.

(3) عدنان عبد الحسين وآخرون، تقييم آثار دستور جمهورية العراق لعام 2005 على الدولة والمجتمع، المؤسسة الدولية الديمقراطية للانتخابات، – مركز رواق بغداد، ستوكهولم– بغداد، 2023، ص ص 18–19.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وهناك وسائل متنوعة لقياس المشاركة السياسية. ينص الدستور بوضوح على آليات متنوعة يشارك المواطنون من خلالها في الحياة السياسية، كالانتخابات العامة، والنظام السياسي، والحكم المحلي، وممارسة الحقوق السياسية والمدنية ووسائل أخرى. والسؤال المطروح هنا هو هل هذه الترتيبات والطريقة التي نُفذت بها تشجع المشاركة السياسية وتسمح لها بالازدهار. في الانتخابات، يستطيع السكان عموماً المشاركة دون عوائق كبيرة. مع ذلك، تشهد معدلات المشاركة منذ الجولة الأولى من الانتخابات في عام 2005 تراجعاً مضطرداً. فالبيانات الرسمية تُظهر أن 41% من الناخبين شاركوا في الانتخابات البرلمانية لعام 2021، وهي أدنى نسبة مسجلة حتى تاريخه على النقيض من ذلك، بلغت نسبة المشاركة الرسمية 79,63% في انتخابات كانون الأول/ديسمبر 2005. وعلى سبيل المقارنة أيضاً، بلغت نسبة المشاركة 67.52% في انتخابات المملكة المتحدة البرلمانية لعام 2019، و49,2% في انتخابات لبنان البرلمانية لعام 2022، و29,88% في الانتخابات العامة الأردنية لعام 2020. ما سبق يعني أنه رغم أن العراقيين قادرون على المشاركة في الانتخابات وما زالوا يفعلون ذلك بأعداد كبيرة، فإنهم يفقدون الثقة بقدرتهم على التأثير على النتائج.

2. فيما يتعلق بتداول السلطة

كان من أبرز أهداف دستور 2005 – كما مر – تأسيس نظام ديمقراطي يعتمد على التداول السلمي للسلطة، وقد نصّ على مواد رائدة في التاريخ السياسي العراقي وأهمها: "السيادة للقانون، والشعب مصدر السلطات وشرعيتها، يمارسها بالاقتراع السري العام المباشر، وعبر مؤسساته الدستورية" م5، و" يتم تداول السلطة سلمياً عبر الوسائل الديمقراطية المنصوص عليها في هذا الدستور" (م 6). وقد نجح دستور 2005 فعلاً في إرساء ثقافة التداول السلمي للسلطة عبر الانتخابات وتكريس مفهوم الشرعية الانتخابية بديلاً عن إرث عميق من مفهوم الشرعية الثورية التي شرعنت الانقلابات العسكرية التي حصلت بعد عام 1956[1]. ولا تزال التجربة العراقية – لحد الآن – هي التجربة العربية الوحيدة تقريباً التي حافظت على سلمية تداول السلطة. ولم تلجأ إلى الانقلاب على الشرعية الدستورية او الاستيلاء على السلطة من خارج صناديق الاقتراع رغم الرفض الواسع لفساد النظام وفشله في توفير الخدمات الأساسية الذي عبّر عن نفسه بصورة مظاهرات واسعة النطاق وتراجع مستويات المشاركة في الانتخابات، ومن هنا تتبين خطورة بعض

(1) سعيد شحاتة، غياب ثقافة تداول السلطة في العالم العربي، مجلة الديمقراطية، العدد (32)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، تشرين الأول / أكتوبر 2008، ص87.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الطروحات حول حكومات الإنقاذ الوطني أو تغيير النظام السياسي خارج الآليات الدستورية سواء عبر المظاهرات الشعبية أو عبر التوافقات السياسية.[1]

مما تقدم يتبين لنا ان من أهم أهداف الدستور تطبيع التداول السلمي. للسلطة. ويبدو أنه حقق هذا الهدف. فالشرعية الانتخابية الآن تبدو مبدأ مقبولاً في العراق. وهذا خروج واضح عن الإرث العميق "للشرعية الثورية " التي شرعنت الانقلابات العسكرية التي وقعت بعد عام 1958. وفي الوقت نفسه، سيكون من الخطأ التغاضي عن حقيقة أن عملية تشكيل الحكومة بعد كل جولة من الانتخابات تزداد صعوبة ويطول أمدها أكثر فأكثر منذ عام 2005، كما أن عمر الحكومات المتعاقبة آخذ في التناقص مع مرور الوقت. بالإضافة إلى ذلك، لم يتم إجراء انتخابات مجالس المحافظات منذ عام 2013، وهذا إخفاق كبير. وبالمحصلة، ووفقا على المستوى الاتحادي، رغم لهذا المقياس، يبدو أداء الدستور جيداً وجود سبب وجيه للقلق بشأن المستقبل، لا سيما حيال الفشل في تنظيم الانتخابات المحلية منذ عام 2013.[2]

هذه المشكلات تضافرت مع مجموعة عوامل أخرى سببت المزيد من المعرقلات التي فاقمت الفشل الحكومي، وهولت من صورته حتى صار أكبر من حجمه الحقيقي فعلاً، وتحملت الأحزاب، بصفتها أحزاباً المسؤولية، دون التفريق بين الحزبية، والأحزاب.[3]

<u>في طليعة تلك العوامل</u>

1- الإرهاب: إن الإرهاب ظاهرة خطيرة وآفة مغروسة في جسد المجتمع والدولة على حدً سواء، وتنهك الجميع وتستنزف الطاقات والامكانيات المادية والبشرية، وتهدر الكثير من موارده وأمواله، وتصادر فرص النهوض والتطور، وتضيع الكثير مما لم يمكن استعادته أحياناً. للارهاب تكاليف تتخذ وجوه متعددة بعضها يمكن حسابها بالأرقام من قبيل الزيادة المالية في الموازنات العامة للحكومات والمخصصة للإنفاق العسكري ولأجهزة الأمن ... الخ، أو من قبيل ارتفاع معدلات الهجرة، وبعضها لا يمكن حسابه بأي شكل من الأشكال بما يُصيب الناس من حرمان وضياع للفرص الحياتية.[4] ومن

(1) وحيد عبد المجيد، أزمة الديمقراطية في الأحزاب المصرية: دراسة في أنماط التنظيم وإدارة الخلاف وصنع القرار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008، ص65.

(2) عدنان عبد الحسين وآخرون، تقييم آثار دستور جمهورية العراق لعام 2005 على الدولة والمجتمع، المؤسسة الدولية الديمقراطية للانتخابات، – مركز رواق بغداد، ستوكهولم– بغداد، 2023، ص17.

(3) علي المعموري، مأزق الديمقراطية: الحياة الحزبية والنظام السياسي في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2021، ص8.

(4) حسن لطيف الزبيدي وصادق جبر فخري، الإرهاب وآثاره في التنمية البشرية في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (9)، العدد (29)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، كانون الأول / ديسمبر 2013، ص248.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الآثار السياسية للإرهاب، هي ان الجماعات الإرهابية تحاول عند القيام بعملياتها ضد الأجهزة الرسمية، إحداث آثار سياسية بفرض أحكام الأنظمة، وإغراق المجتمعات والدول بالخلافات السياسية وبؤر الصراع، واستنزاف طاقاتها وإضعاف الولاء والانتماء للوطن في مقابل الولاء لها.[1]

2- المشكلات الداخلية للأحزاب، إذ تعرضت إلى هزات قوية؛ بسبب الاختلاف في وجهات النظر، فضلاً عن تورط عدد من قياديي الأحزاب بالفساد الذي تنامت مستوياته في الدولة، عبر تقاسم المناصب وفق محاصصة حزبية طائفية، فضلاً عن وجود قوى سياسية مشتركة في الحكم، معارضة له، معرقلة لعمله، مستفيدة من وجوده ومن اخطائه. فالأحزاب الأقوى في هذه الانتخابات هي الأحزاب نفسها التي هيمنت على الشؤون السياسية العراقية منذ عام 2003[2]. وثانيًا، لم تتغير الخريطة السياسية والديمغرافية للتحالفات، وما زالت قائمة على الانقسامات الإثنية والطائفية القديمة. وفي هذا الصدد، ما من تحالفات قوية عابرة للإثنيات والطوائف تضم كافة الفصائل العراقية– الكردية والسنية والشيعية. وأي تحالفات بين الطوائف هي تكتيكية وليست مصممة للعمل من أجل تحقيق أهداف جماعية.[3] إنَّ اقتراب الأحزاب السياسية في العراق من الدولة هو الآخر أدى إلى اندلاع أزمة على مستوى التجربة الديمقراطية، فنتيجة الثراء الاقتصادي المتزايد، وما نتج عنه من أنماط متغيرة علىَ مستوى المشاركة السياسية، أدى إلى فقدان العديد من الأحزاب جذورها المجتمعية، وأصبحت أكثر اعتماداً على الدولة، وبهذا فإن الأحزاب لم تجعل من ممارسة الديمقراطية الداخلية أولوية، طالما أنَّها تعتمد على أجهزة الدولة بدلاً عن المجتمع، فالوصول إلى الأجهزة الحكومية هو من يؤمن الوصول إلى الموارد المالية التي بدورها استثمرت من أجل الحصول على مزيد من الأصوات الانتخابية.[4]

ثالثا: سبل الحد من الآثار السلبية

لأجل الحد من الآثار السلبية للنظام الحزبي على الدولة والمجتمع لابد من توافر مجموعة من الإجراءات التي تحد من الآثار السلبية لذلك منها:

---

(1) سند وليد سعيد، أثر الإرهاب على الأمن الوطني العراق، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد (7)، العدد (2)، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، كانون الأول/ ديسمبر، 2018ص381.

(2) خيري عبد الرزاق جاسم، العملية السياسية في العراق ومشكلات الوصول إلى دولة القانون، مطبعة البينة، بغداد، 2009.

(3) نوزاد شكري، الانتخابات العراقية: التحالفات الحالية ليست وصفة للتغيير، (تحليل السياسات)، منتدى فكرة، نقلا عن الرابطhttps://www.washingtoninstitute.org/pdf/view/17008/ar

(4) وسام شاكر السراي، تعزيز الممارسات الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية في العراق، (برنامج سياسات العراق)، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، حزيران– كانون الأول، 2020، ص 7.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

1. ركائز نجاح العملية السياسية

يمكن القول أن نجاح العملية السياسية ينبغي أن يتوافر على ركائز رئيسة منها:[1]

أ. قوانين وقواعد آمرة: تُعد القوانين والقواعد الآمرة الركن الرئيس لأي عملية سياسية، ذلك أنها تحدد القسمات الرئيسة لملامح السلوك السياسي المراد تحقيقه، والتي تشكل بدورها ملامح النظام السياسي المراد الوصول اليه. ان وجود مثل تلك القوانين والقواعد تنظم الحياة السياسية وتحدد طبيعة العلاقة بين القائمين على العملية السياسية والأفراد في المجتمع. ولأجل عملية سياسية ناجحة يجب أن تكون تلك القوانين والقواعد الآمرة انعكاس للواقع الاجتماعي لا غريبة عنه إلا بالقدر الذي تتطلبه القوانين والقواعد القانونية المرعية في العالم، والتي تشكل بطبيعتها مطلباً عالمياً مثل ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ب. قوى سياسية: تُعد القوى السياسية الأداة التنفيذية للعملية السياسية ومسيرتها. وعموماً فأغلب القوى السياسية الموجودة في المجتمع تنقسم على نفسها إزاء أي عملية سياسية بين مؤيد ومعارض ورافض. المشاركين في العملية السياسية مؤيدين لها ولكن حتى من المؤيدين من هو معارض للعملية السياسية ولكن معارضته في النظام السياسي ليست بقوة لان غالباً ما تكون معارضة على التفاصيل وليس العملية السياسية برمتها وهم بذلك يتغايرون مع الرافضين للعملية السياسية برمتها باعتبار أن معارضتهم أكثر شدة وربما تصل إلى حد استخدام السلاح لتحقيق مطالبهم. وهذا النوع من المعارضة يتناسب طردياً ضعفاً وقوة مع ضعف وقوة العملية السياسية والنظام السياسي خصوصا في المراحل الانتقالية[2].

ج. المجتمع: يُعد المجتمع الركن الثالث في العملية السياسية صحيح أنه يصنف الركن الثالث، لكنه يُعد الأول من الناحية الفعلية لأنه المتلقي لأداء العملية السياسية ومخرجاتها وهو المتأثر الرئيس فيها. وبذلك فان عملية سياسية ناجحة تنعكس ايجاباً على المجتمع والعكس صحيح، وفي الوقت نفسه، فان مجتمع سليم معافى يدعم العملية السياسية ايجاباً والعكس صحيح أيضاً.

2. الحد من شخصنة المؤسسات السياسية حزبياً

مثل يوم 2003/4/9 انعطافة مهمة في تاريخ العراق السياسي لأنه نقل العراق "كمجتمع ونظام سياسي" من النظام الشمولي بكل حيثياته وانعكاساته على شتى الاصعدة الى نظام سياسي تأسس مبدئيا

(1) خيري عبد الرزاق جاسم، مصدر سبق ذكره، ص 17-18.

[2] Hameed, Muntasser Majeed. 2022. "Hybrid regimes: An Overview." *IPRI Journal*. 22, no1(Jun): 1-24. doi.org/10.31945/iprij.220101.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

على الآليات الديمقراطية في العمل السياسي والذي بدوره أفرز على الارض مظاهر ايجابية واضحة مثلما تمخضت تلك العملية من افرازات سلبية فضلا" عن العقبات التي واجهت عملية التطبيق والتي مثلت التحدي الأكبر. ولعل من أبرز وأوضح تلك العقبات تلك التي لعبت عوامل التاريخ والارث السياسي والاجتماعي في ترسخها في الشخصية العراقية ومنها ظاهرة الرمز وتقديسه، ومن بين تلك الرموز، ولعله أوضحها، الرموز السياسية التي أسهمت جملة عوامل في ترسخ ظاهرة (شخصنة السلطة) من بينها الشخصنة الاجتماعية السياسية للفرد العراقي ودروس الخبرة التاريخية التي ترسخت بسطوة الانظمة الدكتاتورية التي تعاقبت على حكم العراق ناهيك عن دور العامل الخارجي الذي وضع تحت ذريعة البحث عن مصالحه باتجاه تجدد تلك الثقافة السياسية للمجتمع والطبقة السياسية فيه.

وتأسيسا على ذلك، من الطبيعي أن نلحظ تكرار هذه الظاهرة في العملية السياسية التي انطلقت بعد 4/9 والى أجل غير مسمى، فما هي أبرز مظاهر هذه الظاهرة؟ بالإمكان تأشير بعض جوانب هذه الظاهرة على صعيد الاحزاب السياسية العراقية والطبقة السياسية العراقية وبشكل اوسع على المجتمع العراقي:[1]

أ_"على صعيد الاحزاب السياسية العراقية التي كانت قد بدأت عملها الفعلي خارج العراق تحت ضغط سياسات النظام السابق، ولم تستطع إلا ان تتبنى تبرير رمز ما يتأسس عليه مشروعها السياسي والامثلة كثيرة وواضحة لم تستطع ان تتخلص او تنعتق عنه حتى بعد ان وصلت الى السلطة او شاركت بها وهو ما يمكن ملاحظته في الحملات الانتخابية لتلك الاحزاب والحركات السياسية التي تأسست على شخصيته بعينها وتم اختزال كل حزب او حركة سياسية في هذه الشخصية[2].

ب_ على صعيد قاعدة المجتمع الذي يفترض ان يجني ثمرات العملية السياسية الوليدة باتجاه تفكيك مشاكل المجتمع والنظام السياسي وعلى كافة المستويات، القاعدة الاجتماعية هي الاخرى لم تستطع الفكاك او الانعتاق من رواسب المراحل السابقة ومنها اللهاث وراء الشخصيات وبناء الأمنيات عليها بغية إحداث التغيير في واقع المجتمع وبالإمكان الإشارة إلى جملة أمثلة لعل أبرزها أن السلوك التصويتي لشريحة واسعة ولعلها الاكبر في المجتمع العراقي لم تخرج من هذا الإطار سواء في الانتخابات الاولى 2005 وفي

(1) علي الجبوري، ترسيخ ظاهرة شخصنة السلطة في العملية السياسية في عراق ما بعد 2003، مجلة العلوم السياسية، العدد (41)، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، 2010، ص232–233.

(2) محمد أحمد علي مفتي، مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية: دراسة تحليلية نقدية، سلسلة البيان، العدد (182)، مركز البحوث والدراسات، الرياض، 2014، ص54.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

انتخابات مجالس المحافظات وتوجت في انتخابات 2010 والانتخابات التي تلتها ، التي صوتت فيها شريحة واسعة من المجتمع العراقي لقائمة ما ليس لبرنامجها أو كفاءة عناصرها بل لوجود رمز ما أو شخصية بعينها وهو ما شمل أيضا الطبقة المثقفة في المجتمع العراقي، وهي النخبة (طلبة الجامعات والمعاهد والأساتذة والأطباء المهندسين وحملة الشهادات العليا)[1].

وعموماً، تفرض الشخصنة المفرطة نفسها في العراق، كعامل إضافي للفشل والانسدادات التي تواجه إعادة بناء الدولة ومؤسساتها، وكأن الاستقطابات الطائفية والقومية والجهوية غير كافية. ويبدو أحيانا ان من العسير التجرد من الاجندة الشخصية عند الخوض في معترك السياسة ونشاطات الدولة المختلفة، فتبرز الصراعات الشخصية عل السطح متلبسة أحياناً بثوب أوسع يغطي خجل المتصارعين تجاه الأصل الحقيقي لصراعاتهم، وتغدو المؤسسات في أحيان كثيرة رهينة التطلع الشخصي لمديريها فتفقد تدريجياً محتواها التنظيمي وتغدو جزءا من لعبة الصراع على الكراسي، وهذا الصراع المستدام والمتحرك الذي يضعف قدرة المؤسسات على الرسوخ والتحرك بأفق استراتيجي. ولا يبدو الأمر قاصراً على العراق، " فالتاريخ العربي بشكل عام هو تاريخ مشخصن، بمعنى تاريخ يتحكم به الأشخاص والأفراد قبل أي عامل آخر. وحين تهيمن الشخصانية على تاريخ مجتمع ما، تصبح الاستمرارية فيه صعبة إن لم نقل مستحيلة، فالاستمرارية لا تكون إلا حين تسود المؤسسات، وتتجسد الأفكار والإجراءات والإنجازات المتراكمة في مؤسسات قادرة على الرسوخ والاستمرار.[2]

3. خطاب اعلامي – سياسي ناجح للأحزاب

إن التطور والتوسع في وسائل الاعلام وتقنيات الاتصال التي تجتاح عالمنا اليوم أدى إلى توسع المفاهيم وتداخلها بعض الأحيان مع بعضها البعض، إذ يختلط مفهوم الاعلام مع الدعاية والحقيقة مع الكذب أو تقديم أنصاف الحقائق وتضمين بعض الأكاذيب في المضمون الإعلامي الموجه عن طريق انتشار الأساليب والوسائل سواء كانت إعلامية أو حتى دعائية[3].

(1) مايكل إدواردز، المجتمع المدني: النظرية والممارسة، ترجمة: عبد الرحمن عبد القادر شاهين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015، ص65.

(2) عمر خليل خلف، تحديات النظام السياسي في العراق بعد عام 2005 وآليات العلاج، مجلة قضايا سياسية، العدد (64)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، تشرين الأول/ اكتوبر 2021، ص200، ص 30–31.

(3)حسان شمسي باشا وماجد حسان شمسي باشا، وسائل التواصل الاجتماعي: رحلة في الأعماق، حروف للنشر والتوزيع، أبو ظبي، 2020.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وإذا ما أردنا تحقيق خطاب سياسي ناجح ومتميز ويستطيع تحقيق الهدف والآثر في الجمهور الموجه إليه الخطاب لابد من توافر مجموعة من الصفات للشخص الملقي للخطاب السياسي ويمكن اجمال هذه الصفات بأن يكون (واضحاً، ومسهب في الكلام، ومستنداً إلى وقائع يستشهد بها أثناء كلامه، فضلا عن استخدامه ألفاظاً صحيحة خالية من الأخطاء، وكذلك تضمين خطابه الرسالة التي يريد ايصالها للآخرين سواء كان جمهوره أو الجماهير الأخرى التي يسعى إلى استمالتها)[1].

إن لهذه الشروط دوراً في تقوية العلاقة بين المرسل/ السياسي والمتلقي/ جمهوره، وفي توضيح الأفكار المهمة أو المشوشة في الأذهان. ففي حال نجاح المرسل في الوصول إلى عقول مستمعيه وقلوبهم، فإنهم يتحولون إلى خط دفاع متين يدافع عن آرائه وبرامجه ويُسوق لها. وكلما كان الخطاب لصيقاً بالواقع السياسي والسوسيولوجي والنفسي والاقتصادي كان أكثر نجاعة ونجاحاً في الوصول إلى الأذهان، فالخطاب الناجح هو ذلك الذي يتفاعل مع الواقع الذي يعيشه المتلقون والذي يكون مسبوقاً بتخطيط جيد، ذلك أن الذي يفشل في التخطيط الجيد، فإنما هو يخطط للفشل خصوصاً إذا ما تعلق الأمر بالخطاب السياسي الذي له غاية واضحة هي التأثير في المتلقي وإقناعه بمحتوى الخطاب، وما لذلك من دور في تغيير النفوس والعقول والأفكار والواقع.[2]

الخاتمة:

أن النظام الحزبي في العراق قد أثّر بشكل كبير على عملية بناء الدولة، فيما يتعلق بتوافر شرطاً من شروط بناء الدولة ولاسيما مايتعلق منها ببناء مؤسسات الدولة، إذ تجلى تأثيره في تشكيل هياكل الحكومة وتوجيه السياسات العامة. غير أن الظروف التي مرت بها بناء تلك المؤسسات اتسمت بالصعوبة وكثرة المحددات، الأمر الذي انعكس سلباً على أداء النظام الحزبي بعد عام 2003، الذي هو نفسه عانى من الضعف بسبب الطبيعة التي اتسمت بها الأحزاب من فئوية وطائفية ومناطقية.

مما ادى إلى انعكاسات سلبية على كفاءة الإدارة وشفافيتها، مما يشكل تحدياً للاستقرار السياسي. بالإضافة إلى ذلك، أن التوجيه الحزبي للسياسات قد أثّر في صياغة السياسات بمصالح الأحزاب، مما يعيق تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. تبرز أهمية الديمقراطية كاستراتيجية لإدارة النزاعات وتحقيق

(1) عزت محمد حجاب وآخرون، دور وسائل الاتصال في صنع السياسة العامة، ورقة مقدمة لمؤتمر الإعلام والتحولات السياسية في الشرق الأوسط، كلية الإعلام – جامعة اليرموك، 15-2017/11/16.

(2) يوسف محمد حسين، أساليب الدعاية في الخطاب السياسي العراقي، مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، المجلد (60)، العدد (1)، آذار/ مارس 2021، ص 71.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

التعاون بين مختلف الأطياف السياسية. تعزز هذه الديمقراطية المشاركة الفعّالة وتسهم في تحقيق توازن بين المصالح المتنوعة، مما يعزز استقرار الدولة وتطويرها بشكل شامل. أن التحول نحو نظام سياسي يعزز الحوار والتفاهم بين الأحزاب يعتبر أساسيًا لتحقيق التقدم والاستقرار في العراق، وهو مفتاح لبناء دولة قوية ومزدهرة.

المصادر:

أولا: الكتب

1- احمد خميس أحمد ومصطفى أحمد فؤاد، دور الأحزاب في صنع السياسات العامة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، برلين، 22 أيار/ مايو2022.

2- أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، العدد (117)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أيلول/ سبتمبر 1987.

3- اسماعيل صبري عبد الله، الديمقراطية داخل الاحزاب الوطنية وفيما بينها، ندوة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.

4- أنظمة الأحزاب السياسية في مجموعة مختارة، ترجمة: فريق مركز المنشورات العربية، مركز المنشورات العربية، المعهد الديمقراطي الوطني، بيروت، 2011.

5- ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، دار مجدلاوي، عمان- الأردن، 2004.

6- حسان شمسي باشا وماجد حسان شمسي باشا، وسائل التواصل الاجتماعي: رحلة في الأعماق، حروف للنشر والتوزيع، أبو ظبي، 2020.

7- حسين أبو رمان، الأحزاب السياسية، وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، عمان- الأردن، بدون تاريخ.

8- حسين جميل، نشأة الأحزاب السياسية، الدار العربية للموسوعات، بيروت، بدون تاريخ.

9- خيري عبد الرزاق جاسم، العملية السياسية في العراق ومشكلات الوصول إلى دولة القانون، مطبعة البينة، بغداد، 2009.

10- روبرت م.ماكيفر ، تكوين الدولة ، ط2 ، ترجمة : حسن صعب ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1984.

11- رعد ناجي الجدة، تشريعات الجمعيات والأحزاب السياسية في العراق، بيت الحكمة، بغداد، 2002.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

12- رنا عبد الجبار نجيب كوع، الشباب العربي والمشاركة في صنع السياسات العامة والإصلاح الإداري، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2019.

13- طارق علي الهاشمي، الأحزاب السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1990.

14- عدنان عبد الحسين وآخرون، تقييم آثار دستور جمهورية العراق لعام 2005 على الدولة والمجتمع، المؤسسة الدولية الديمقراطية للانتخابات، – مركز رواق بغداد، ستوكهولم– بغداد، 2023.

15- عدي فالح حسين، النظام السياسي العراقي بعد 2003: دراسة في جدلية الشراكة والمعارضة بين المكونات، 2015.

16- علي المعموري، مأزق الديمقراطية: الحياة الحزبية والنظام السياسي في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2021.

17- علي خليفة الكواري، " نحو مفهوم جامع للديمقراطية في البلدان العربية " في، مجموعة باحثين، الدولة الوطنية المعاصرة: أزمة الاندماج والتفكيك، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2008.

18- فان سام دير ستاك & بيارته تيرو & أوغسطين ماغولووندو، حوار الأحزاب السياسية: دليل مُيسر الحوار، مركز اوسلو، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2013.

19- لوقا أوزانو، الدين والأحزاب السياسية في الديمقراطيات المعاصرة، ترجمة: السيد عمر، مركز نهوض للدراسات والبحوث، بيروت– لبنان، 2022.

20- ليلى ذر لطيف، دور الأحزاب السياسية في العراق بعد عام 2003: دراسة تحليلية طبق النظرية السلوكية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، برلين، 7 كانون الثاني/ يناير 2022.

21- مبادئ توجيهية لتنظيم الأحزاب السياسية، مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بولندا، 2011.

22- مايكل إدواردز، المجتمع المدني: النظرية والممارسة، ترجمة: عبد الرحمن عبد القادر شاهين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015.

23- محمد أحمد علي مفتي، مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية: دراسة تحليلية نقدية، سلسلة البيان، العدد (182)، مركز البحوث والدراسات، الرياض، 2014.

24- محمد أمين بن جيلالي، بناء الدولة: المفهوم والنظرية وأسئلة الراهن، (دراسات سياسية)، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، إسطنبول، 11 تشرين الأول/ أكتوبر 2016.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

25- وحيد عبد المجيد، أزمة الديمقراطية في الأحزاب المصرية: دراسة في أنماط التنظيم وإدارة الخلاف وصنع القرار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008.

26- وسام شاكر السراي، تعزيز الممارسات الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية في العراق، (برنامج سياسات العراق)، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، حزيران- كانون الأول، 2020.

ثانيا: الاطاريح والرسائل

1- مرزود حسين، الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر 1989-2010، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.

ثالثا: الدوريات العلمية

1- اسعد طارش عبدالرضا وفراس كوركيس عزيز، التطورات السياسية في العراق بين الديمقراطية والتوافقية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد 63، جامعة بغداد، بغداد، 2015.

2- آمنة محمد علي، النظم الديمقراطية في أوربا التجربة التوافقية في الحكم، مجلة العلوم السياسية، العدد 51، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، 2016.

3- توفيق نجم الانباري، النظام الحزبي في العراق بعد الاحتلال عام 2003 وأثره على السياسة الخارجية، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، المجلد (2)، العدد (9)، كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، 2020.

4- حسن لطيف الزبيدي وصادق جبر فخري، الإرهاب وآثاره في التنمية البشرية في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (9)، العدد (29)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، كانون الأول / ديسمبر 2013.

5- خميس حزام والي، تداول السلطة في العراق بعد عام 2003، مجلة العلوم السياسية، العدد (53)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2017.

6- دينا هاتف مكي، العراق بين ثنائية الفوضى والاستقرار، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد (62).

7- ستار كاظم جواد، الأحزاب السياسية في العراق ودورها في حماية الحريات السياسية، مجلة: العلوم القانونية والسياسية، المجلد (11)، العدد (2) الجزء الثاني، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، 2022.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

8- سداد مولود سبع، مشكلة الامن والاستقرار السياسي في العراق بعد العام 2003، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد (62).

9- سعيد شحاتة، غياب ثقافة تداول السلطة في العالم العربي، مجلة الديمقراطية، العدد (32)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، تشرين الأول / أكتوبر 2008.

10- سند وليد سعيد، أثر الإرهاب على الأمن الوطني العراق، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد (7)، العدد (2)، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، كانون الأول/ ديسمبر، 2018.

11- طلال حامد خليل (عرض كتاب)، بناء الدولة والنظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد (4)، العدد (2)، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، 2015.

12- عزت محمد حجاب وآخرون، دور وسائل الاتصال في صنع السياسة العامة، ورقة مقدمة لمؤتمر الإعلام والتحولات السياسية في الشرق الأوسط، كلية الإعلام – جامعة اليرموك،15-2017/11/16.

13- علي الجبوري، ترسيخ ظاهرة شخصنة السلطة في العملية السياسية في عراق ما بعد 2003، مجلة العلوم السياسية، العدد (41)، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، 2010.

14- عمر خليل خلف، تحديات النظام السياسي في العراق بعد عام 2005 وآليات العلاج، مجلة قضايا سياسية، العدد (64)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، تشرين الأول/ اكتوبر 2021.

15- نصر محمد علي، الشرعية وإشكالية التعاقب على السلطة: دراسة في دور النظام الانتخابي، المؤتمر العلمي الدولي الأول، أيار/ مايو 2017.

16- نغم محمد صالح، التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب قانون الأحزاب، مجلة العلوم السياسية، العدد (43)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2011.

17- يوسف محمد حسين، أساليب الدعاية في الخطاب السياسي العراقي، مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، المجلد (60)، العدد (1).

رابعا: الصحف

1- حيدر شاكر خميس، الأحزاب السياسية العراقية 1922-1958 من أزمة الجماهير إلى سطوة الأيديولوجيا، جريدة الصباح، (العراقية)، 2021/9/9.

خامساً: الانترنت

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

1- عقيل عباس، معضلة التداول السلمي للسلطة في العراق وخيارات الاحتجاج، 3 كانون الأول/ ديسمبر 2020، نقلا عن الرابط:-https://www.skynewsarabia.com/blog/1397843 .%D9%85%D8%B9%D8%B6%D9%84%

2- نوزاد شكري، الانتخابات العراقية: التحالفات الحالية ليست وصفة للتغيير، (تحليل السياسات)، منتدى فكرة، نقلا عن الرابط

https://www.washingtoninstitute.org/pdf/view/17008/ar .

سادسا: المصادر الأجنبية

1. Hameed, Muntasser Majeed. 2020. "Political structure and the administration of political system in Iraq (post-ISIS)." *Cuestiones Políticas* 37, no. 65: 346-361. DOI: 10.46398/cuestpol.3865.24
2. Adel abdulhamz, israa iqbal kadhum, COVID-19 Pandemic from the Perspective of Realist Theory and Constructivist Theory in International Relations, resmilitaris, issue (1),2023.
3. Sudad Mawlood Sabaa and Aya Sadeq Jumaah, The Political Rights of Minorities in the Iraqi Government that are not Organized in Region, Journal of Positive School Psychology, vol.6, No4, 2022.
4. Muntasser Hameed Majeed, State-Building and Ethnic Pluralism in Iraq After 2003, Journal of Political Philosophy and Sociology of Politics "Polity. Analysis. Chronicle Forecast, Vol.104, No1.
5. Batool Hussein Alwan, Ahmed Adnan Aziz, pluralism and tolerance and their impact on strengthening community building, Journal of Humanities and Social Sciences Studies, University of Jordan, Volume 46, Issue 2, Appendix 2, 2019.
6. Hameed, Muntasser Majeed. 2022. "Hybrid regimes: An Overview." IPRI Journal. 22, no1(Jun): 1-24. doi.org/10.31945/iprij.220101.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/